

ورشة الشباب - الوثيقة الختامية

عمان (الأردن) - في 22 أيلول/سبتمبر 2018

ضمّت ورشة عمل "الشباب"، التي تم تنظيمها ضمن إطار مشروع "مجالات" في 22 أيلول/سبتمبر 2018 في عمان (الأردن)، 22 شاباً (دون سن 35 عاماً) ينحدرون من 8 دول متوسطة (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فلسطين، لبنان، الأردن، فرنسا¹). أتاح هذا اليوم فرصة لمناقشة الاستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي تجاه الشباب في دول الجوار الجنوبي وتوضيح القضايا التي يعتبر المشاركون وجوب أن تكون في قلب السياسات الأوروبية المستقبلية، على أساس التوصيات المقدمة في المنتديات السابقة.

الإطار السياسي العام: الاتحاد الأوروبي وشباب دول الجوار الجنوبية

بدأ الاتحاد الأوروبي في إبداء اهتمام خاص للشباب في المنطقة الأورو-متوسطة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وأدرج البعد الشبابي في جدول أعماله السياسي، نظراً للوزن الديموغرافي المتزايد للشباب ودورهم المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التغيير السياسي² في أراضيهم.

وقد اعترف إعلان برشلونة³ (1995) بأهمية الشباب وأرسى أسس أطر التعاون المختلفة الساعية إلى تعزيز التنقل وإمكانية تشغيل الشباب وتنمية الجمعيات الشبابية. واليوم، يبدو أن الشباب يمثلون قضية رئيسية في معظم الوثائق الاستراتيجية التي تحدد توجهات السياسات الأوروبية تجاه الدول الشريكة (سياسة الجوار الأوروبية للعام 2011⁴، ومراجعة سياسة الجوار الأوروبية⁵، وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية في السياسة الخارجية والأمن⁶، وتقرير عن تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية⁷، والاتفاق الأوروبي حول التنمية⁸...).

ولكن في حين أن الشباب يُعتبرون فاعلين رئيسيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار في المنطقة، إلا أنهم ليسوا موضوع استراتيجية سياسية حقيقية في حد ذاتهم. إلا أن الاتحاد الأوروبي وضع أسس استراتيجية بما يتعلق بالشباب في أوروبا (إشراك وتوصيل وتمكين الشباب: استراتيجية جديدة للشباب في الاتحاد الأوروبي⁹، وخلاصات مجلس أوروبا بشأن دور الشباب في بناء مجتمع آمن ومتناسك ومتناغم في أوروبا¹⁰).

¹ نأسف على رفض التأشيرات التي تسببت في غياب مشاركين من سوريا وليبيا.

² A.Göksel et Ö. Senyuva. Policy report: European youth cooperation schemes in the Southern Mediterranean context: One for all, all for one? SAHWA Policy Report, Deliverable 8.1. p. 4.

³ <http://sahwa.eu/fre/OUTPUTS/SAHWA-Policy-Reports-ISSN-2564-9159>

⁴ <http://www.iemed.org/documents/fdeclaraciobcn.pdf>

⁵ https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/com_2011_303.pdf

⁶ http://eeas.europa.eu/archives/docs/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_en.pdf

⁷ https://eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/pdf/eugs_review_web.pdf

⁸ https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/2_en_act_part1_v9_3.pdf

⁹ https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/european-consensus-on-development-final-20170626_en.pdf

¹⁰ <http://www.ipex.eu/IPEXL-WEB/dossier/document/COM20180269.do>

¹⁰ <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-7834-2018-INIT/en/pdf>



هذا المشروع من تمويل الاتحاد الأوروبي

خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدأ الاتحاد الأوروبي في إنشاء العديد من برامج التعاون التي تستهدف الشباب فقط و / أو دعمها مالياً. والمحاور المتقاطعة التي نراها بشكل متكرر في هذه البرامج هي: التدريب المهني، والعمالة، والثقافة، والتنقل، ومكافحة العنف¹¹. ومن بين هذه البرامج برنامج "EuroMed" للشباب، وشراكة "Jeunesse" بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، ومبادرات الشباب لمؤسسة "Anna Lindh" وبرنامج "NET-MED Youth" للشباب. وهناك برامج أخرى حول التنقل والعمالة والتدريب ومكافحة العنف تستهدف جمهوراً أوسع (ليس حصراً الشباب) تم إنشاؤها وما زالت قائمة حتى اليوم: إدارة مشاريع الاتحاد الأوروبي للتشغيل في البحر الأبيض المتوسط (GEMM)، برنامج (Dialogue Fellows) الذي أنشأته (Facilité Société Civile)، وبرنامج (MedCulture).

الملاحظة الأولى: عدم وجود استراتيجية عالمية طموحة فيما يتعلق بالشباب

في حين تم تحديد أهمية دور الشباب، والقضايا التي يواجهونها، كأولوية في العديد من وثائق الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية، إلا أنه لا توجد حتى الآن سياسة شاملة موجهة بشكل خاص نحو الشباب. وتشجع السياسات الأوروبية على اتباع منهج تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة يشكل الشباب عنصراً حيوياً فيه. ومع ذلك لا تزال السياسات المتعلقة بشباب الجوار مبهمة والمنهج التشغيلي مجزأ. وبالتالي؛ فإن الوسائل التي يتم تنفيذها للتعامل مع المشكلات ليست بمستوى القضية. إضافة إلى ذلك؛ لا يشارك الشباب كثيراً في التفكير بتحديد التوجهات الاستراتيجية التي تتعلق بهم، عندما يكونون موجودين، بل إنهم أيضاً يشاركون بشكل ضعيف في المشاورات حول الأطر السياسية العالمية، التي تتعلق بهم أيضاً بشكل كامل.

الملاحظة الثانية: منهج "موجه نحو البرامج" لا يتيح شمولية حقيقية

يمكن أن تكون البرامج التي تستهدف الشباب في دول الجوار الجنوبية فرصة لتطوير مهارات جديدة وإنشاء شبكات، رسمية أو غير رسمية، بين الشباب و / أو المؤسسات.

ومع ذلك، يبدو أن هذه البرامج تستهدف نسبة ضئيلة من الشباب، ولا سيما الفئات ذات الحظ الأوفر بالوصول إلى بعض الفرص. وهم عموماً شبان من سكان المدن من أوساط مرموقة اقتصادياً واجتماعياً ولديهم مستوى عالٍ من التعليم. وهكذا تعاني هذه البرامج لتشمل جميع الشباب الذين من المحتمل أن يتأثروا بالسياسات العامة للاتحاد الأوروبي. كما أن هذه البرامج مكلفة جداً. وبالنظر إلى صعوبة الحصول على صندوق من أجل المنظمات الشبابية، ينبغي النظر في إعادة توزيع الأموال المخصصة لهذه البرامج حتى تتمكن من الاضطلاع بالأنشطة وتستمر بشكل مستقل عن وجود البرامج. وعلاوة على ذلك فإن هذه الأخيرة، التي تم إعدادها وفقاً لأولويات الاتحاد الأوروبي، لا تأخذ في الاعتبار تنوع منظمات المجتمع المدني النشطة في المنطقة وتمثيلها، ولا السياق القطري وتوقعات الشباب الحقيقية.

أي نعم؛ هذه البرامج مفيدة، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل السياسات الحقيقية لصالح الشباب في المنطقة.

عندما يتعلق الأمر بالحديث عن العنف يستخدم مصطلح "الراдикаلية" الدارج، وهو حاضر في لغة الاتحاد الأوروبي. نعتبر هنا أنه من المهم الحديث عن "محاربة العنف" وليس "الراдикаلية"، فهو مصطلح عام وغامض.



الملاحظة الثالثة: يبدو أن النموذج الذي اقترحته هذه البرامج غير ملائم بالنظر إلى خصوصيات الشباب وأساليب عمل المنظمات الشبابية في دول الجوار الجنوبي.

يميل الشباب إلى التخلي عن الآليات / الهياكل التقليدية للمشاركة المدنية والسياسية، لكنهم لم يفشلوا في استثمار أشكال جديدة من النشاط والتعبير. ويعود هذا الرفض للأشكال التقليدية للمشاركة إلى السياق الحالي الذي يتطور فيه الشباب: الأهمية المتزايدة للفن والثقافة كوسيلة للمطالبة، وتنظيم الأنشطة التي تدعم تنقل الشباب، والتقنيات الحديثة التي تتيح ابتكار أدوات جديدة للنشاط، إلخ. يجب أن يحظى الشباب بتمثيل لهم، وأن تؤخذ بالاعتبار طرائق المشاركة الخاصة بهم، وأن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة في المناقشات. يجب ألا يكون وجودهم رمزياً. وتكون هذه المشاركة عبر خلق مساحات حقيقية للحوار بين الشباب، وكذلك بإدراج البعد الشبابي والشباب في جميع المناقشات، والدعم المالي لأعمالهم، وتعزيز قدرات الشباب على المُحاجة، على وجه الخصوص.

توصيات عامة

يجب على الاتحاد الأوروبي:

1. تقييم تأثير السياسات الأوروبية الحالية تجاه دول الجوار الجنوبية على الشباب (اتفاقيات الشراكة، البرامج، إلخ).
2. إشراك الشباب، بمختلف أطيافهم، في بناء استراتيجية حقيقية للاتحاد الأوروبي تجاههم.
3. دمج الحركات الاجتماعية (المكونة في معظمها من الشباب) والتجمعات غير الرسمية في الحوارات بين المجتمع المدني والمؤسسات، وتطوير أدوات لدعم أشكال جديدة من التعبئة.
4. تشجيع إنشاء وسائل تمويل بديلة لمنظمات المجتمع المدني.
5. دعم تعزيز قدرات المُحاجة عند الشباب ومنظمات الشباب.

العمالة والتأهيل

الشباب هم مورد رئيسي للحاضر ويمثلون أكثر من 65 ٪ من سكان دول الجوار الجنوبية ولكنهم يشكلون فئة السكان الأكثر تضرراً من البطالة. يجب وضع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشباب في قلب سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الجنوبية. وتتجلى استجابة الاتحاد الأوروبي لحالة العمالة بشكل أساسي على شكل مساعدات ثنائية تم التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من دول الجوار الجنوبي، والتي أضيف إليها برنامجان محدّدان تتولاها إدارة العامة للتعليم والثقافة: برنامج "إيراسموس+" (دعم إصلاح الجامعات وتنقل الطلاب والمعلمين)؛ وبرنامج التعليم غير الرسمي (دعم الشباب من خلال التبادلات قصيرة الأمد والأنشطة التطوعية). غير أن هذه البرامج لا تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل.¹²

¹² انظر "الملخص والتوصيات الرئيسية لمندى بروكسل المدني، 10-12 تموز / يوليو 2017"، ص 28.



أولى التحديات خلق الوظائف الرسمية وتعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية. يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي أن تساهم بشكل سلبي في التأثير على الخريجين الشباب (مرونة سوق العمل) وأن تجهد من أجل التأثير على جودة العمل. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الفجوة بين قوانين العمل وتلك التي تحكم القطاع الخاص، وجهل العمال بحقوقهم (التعليم الذي يمكن أن تأخذه النقابات على عاتقها). يتعرض الشباب بشكل خاص للتمييز في سوق العمل. وتتأثر بعض فئات الشباب بشكل مضاعف (النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الريف). وهذا يفسر إلى حد كبير مدى انتشار العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بين الشباب، ما يترتب عليه عواقب وخيمة في مجال الحقوق الاجتماعية (حيث إن الكثير منهم ليس لديه عقد عمل، ولا يساهم في الضمان الاجتماعي...). وبالتالي، فإن الشباب عرضة بشكل خاص لممارسات غير عادلة، وأحياناً غير مقبولة في سوق العمل.

يجب تعزيز فرص العمل في قطاعات النشاطات التي يتمتع فيها الشباب في دول الجوار الجنوبية بالكفاءات. وتؤثر سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بشؤون التجارة والاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي تأثيراً مباشراً على سوق العمل، لاسيما في سياق اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والمعقدة والاتفاقات الثنائية المبرمة مع دول المنطقة. فلا تأخذ هذه السياسات في الاعتبار حقيقة أنها مبنية على دعم القطاعات التي ليس لها قيمة مضافة لتطوير اقتصاد البلاد بطريقة عادلة ولا تشجع على تشغيل الشباب، وخاصة الخريجين. بالإضافة إلى أن الشباب لا يُستثمرون بشكل كبير في خلق المشاريع، التي قد تتيح لهم تطوير عملهم الخاص. ويرجع انخفاض مستوى ريادة الأعمال لدى الشباب جزئياً إلى بيئة عامة غير مواتية (البيروقراطية تصعب غالباً خلق المشاريع)، وإلى نقص الخدمات العامة المرافقة لرواد الأعمال الشباب، وانعدام ثقة الشباب بذواتهم وكفاءاتهم في هذا الشأن.

أخيراً، من الصعب على الشباب الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل. فعلى الرغم من أن أنظمة التعليم قد تكون متطورة نسبياً في المنطقة، إلا أنه غالباً ما يكون هناك عدم توافق بين الكفاءات الأساسية المطلوبة في سوق العمل وتأهيل الخريجين الشباب. فالتعليم والتأهيل التقني والمهني غير متطورين كفاية في بعض المناطق، وفي بعض الأحيان غير متكيفين مع الاحتياجات، وغالباً لا يولوهما الشباب اعتباراً. وأخيراً، فإن الكفاءات والمهارات التي يمكن اكتسابها في سياق العمل التطوعي والجمعياتي هي أيضاً قليلة القيمة.

توصيات

يجب على الاتحاد الأوروبي:

1. التأكيد على سياسات التجارة والاستثمار التي تتيح خلق فرص عمل في القطاعين الثاني والثالث، والمتوافقة مع مختلف أنواع التأهيل الممكن توافره لدى الشباب في دول الجوار الجنوبي.
2. دعم ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال المساعدة على خلق بيئة مواتية (التمويل، التأهيل،...)
3. تحسين وتطوير العروض والحصول فيما يتعلق بالتأهيل التقني والمهني.
4. دعم تطوير مناهج / برامج جديدة في أنظمة التعليم التقليدية للتمكين من اكتساب الكفاءات المهنية.
5. دعم إدماج المجموعات الضعيفة (النساء والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون) في سوق العمل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، من خلال آليات مناسبة مستقاة من تجارب دول الاتحاد



هذا المشروع من تمويل الاتحاد الأوروبي

الأوروبي بالتعاون مع حكومات الساحل الجنوبي في الوقت الذي تُقترح فيه الحلول الإقليمية للنمو، وتكثيف العمل والتعاون المحلي بشأن العمالة، والأخذ بعين الاعتبار للطبيعة المعينة للحالة في كل بلد شريك، وبالتالي تلبية الحاجة إلى التكيف مع المواقف المحلية.

الهجرة والتنقل

تركز سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بهجرة الشباب وتنقلهم على فئات معينة من الناس (الطلاب والعمال والباحثون). وهي تدعم أشكال التنقل التي تلبي احتياجات الاتحاد الأوروبي أو تستهدف فئات الشباب الذين يتمتعون بالفعل بفرص نسبية متميزة للتنقل. على الرغم من اهتمام البرامج القائمة الهادفة إلى تسهيل التبادلات بين الشمال والجنوب، مثل برامج الخدمة التطوعية الأوروبية وبرنامج إيراسموس+ وغيرها، فإن الغالبية العظمى من الشباب في دول الجوار يواجهون حواجز إدارية لا يمكن تخطيها ويجدون أنفسهم تحت الإقامة الجبرية.

يعاني شباب الساحل الجنوبي من عدم مساواة من حيث التنقل الذي يتبلور بشكل خاص حول مسألة التأشيرات، مع انعدام مساواة شديد بين الشمال والجنوب بالطبع، وكذلك بين الجنوب والجنوب. وتعاني بعض فئات السكان من التمييز على أساس المعايير الاجتماعية والأصل الجغرافي. على الخط الأول، الشباب من الجنسيات الليبية والسورية والفلسطينية يجاهدون غالباً من أجل التنقل. تفرض السياسات الأمنية على طالبي السفر إثبات يسرهم واستقرار وضعهم (رصيد في حساب بنكي، عقد عمل، وضع طالب، أسرة...) عند التقدم للحصول على تأشيرة، لإثبات عزمهم على العودة إلى بلدتهم الأصلي في نهاية إقامتهم.

إذا كان التنقل حقاً، فهو أيضاً رافعة هامة للتحرر الشخصي. إن عدم المساواة في التنقل له تأثير خطير على ثقة الشباب في قدرة المؤسسات على بناء مجتمعات عادلة، ويشجع الكثيرين منهم على اللجوء إلى طرق الهجرة غير النظامية والمجازفة بحياتهم. وقد توفي آلاف الشباب في السنوات الأخيرة أثناء رحلتهم في الهجرة.

توصيات

يجب على الاتحاد الأوروبي:

1. تعزيز الحق في الحركة المتساوية للأشخاص والتنقل في المنطقة الأورو-متوسطة بتخفيف إجراءات الحصول على التأشيرات لجميع الشباب وإلغاء تأشيرات الإقامة القصيرة.
2. وضع سياسة للهجرة وبرامج أكثر شمولية مع مراعاة التفاوتات الاجتماعية والأصل الجغرافي.
3. كسر سياسة الهجرة الانتقائية من أجل تجنب هجرة العقول.



هذا المشروع من تمويل الاتحاد الأوروبي

بالنسبة للمشاركين في ورشة عمل الشباب في عمان؛ فإن سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنف (إصلاح قطاع الأمن، والوقاية ومكافحة التطرف المتشدد، ومنع نشوب الصراعات) قابلة للجدل. وهي تستهدف بشكل رئيسي الشباب ولا تأخذ في الاعتبار الأشكال المختلفة للعنف الذي يتعرضون له. إن المتوازنة "العنف - الشباب" وأي خطاب يوحى بفكرة أن الشباب عنف هو أمر مرفوض تماماً. وتبرز هذه الوصمة إلى حد كبير من خلال "صبيّة الشباب" التي تقلل من شأن دورهم بنقل التغيير وبناء السلام وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في عالميتها والحوار والمواطنة واحترام الآخر. إن محاولات نزع الشرعية عن المقاومة والنضال السلمي عن طريق تقليص أهمية الشباب بالرياضة فقط من أجل عدم تسييسهم وإبعادهم عن الفلك السياسي هي عنف بنيوي لا يؤدي إلا إلى تعميق المشكلة.

منهج ظاهرة الراديكالية في السياسات الأوروبية خطير. حيث تظهر الراديكالية كظاهرة تؤثر على الشباب فقط من ناحية، ومن ناحية أخرى لا تأخذ السياسات في الحسبان تعقيدات الأسباب العميقة للجوء إلى العنف (على سبيل المثال: غياب دولة القانون، وعدم وجود مساحات عامة كافية للتعبير عن الشباب، وصعوبات الوصول إلى مواقع صنع القرار والسلطة، وعدم وجود استراتيجيات وسياسات تهدف إلى التمكين الحقيقي والفعال للشباب، وبعيداً عن الدعاية الانتخابية: سياسات اقتصادية تولّد معدلات بطالة عالية، وتهوين خطاب الكراهية، وتطبيع العنف).

قد يختلف مفهوم العنف باختلاف تجربة الأشخاص والسياق المحلي وخصوصيات المجتمعات. فيمكن أن يتوجه العنف ضد الناس والمواطنين والأقليات والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلخ. كلّ مدعوّ إلى التمييز بين العنف والحق في تقرير المصير والدفاع عن النفس والمقاومة من أجل الاستقلال. ومع ذلك، فإن مقاومة الشباب الفلسطينيين غير المسلحين، الذين يناضلون بسلام من أجل تحرير أمتهم المحتلة، لا يمكن وصفها بالعنف. وصناعة الأسلحة تولّد اتساع الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان وتدمير البيئة. وينبغي تجنب استخدام أزمات الهجرة من قبل بلدان الساحل الشمالي لتقييد الحق في حرية التنقل. الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية هي التي تحدد كل نوع من أنواع العنف الذي يمكن أن يكون جسدياً وأخلاقياً وحتى رمزياً / غير مباشر.

توصيات

يجب على الاتحاد الأوروبي:

1. تعزيز قيمه ومبادئ تأسيسه في السياسات الموضوعة وتنفيذ آليات للرصد والتقييم من جانب المجتمع المدني، وسياسات تتعلق بالأمن ومكافحة العنف.
2. إشراك شباب دول الجوار الجنوبي في تصميم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي مع الشباب واستراتيجياته مع الجوار الجنوبي حول الأمن ومكافحة العنف.
3. دعم الأشكال الجديدة للتعبير لدى الشباب ومشاريعهم التي تعمل من أجل تعزيز السلام والاحترام من التطرف العنيف.



تُعرف الصحة الجنسية والإنجابية بأنها السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية. فهي لا تقتصر على الأداء السليم للأعضاء التناسلية، لكنها تنطوي أيضاً على ممارسة الجنس الحر، والرضا القائم على معلومات جيدة. وتركز على مستويين: الصحة الإنجابية (سواء بوجود أطفال أم لا، ووسائل منع الحمل، وتنظيم الأسرة)، والحد من المخاطر (الوقاية، الفحص، الأمراض المنقولة جنسياً، فيروس نقص المناعة المكتسب).

إن الصحة الجنسية والإنجابية مشكلة تستهدف الشباب بشكل خاص، ويبدو أنها غير معالجة، أو ضئيلة المعالجة، بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني في الجوار الجنوبي. فمتوسط عمر الزواج في بلدان الجوار أخذ في الانخفاض، وبما أن الوضع الاقتصادي غير مواتٍ بالنسبة للشباب فإن العلاقات الجنسية غير الآمنة والممارسات الجنسية غير الآمنة آخذة في التطور. والتوعية في المدارس والجامعات ليست متقدمة. والحقائق المتعلقة بالرعاية والمتابعة وإعادة التأهيل الاجتماعي مرفوضة غالباً، لأنها تُعتبر للمتزوجين فقط.

في العديد من بلدان الجوار الجنوبي، تعتبر السلطات العامة الواقيات الذكرية وسيلة لمنع الحمل (توزع في المراكز الصحية من قبل القابلات) وليست كوسيلة للوقاية من الأمراض.

غياب السياسات العامة الشاملة حول الصحة الجنسية والإنجابية له عواقب خطيرة على الشباب:

- على المستوى الفردي: عدد من حالات الحمل غير المرغوب فيها، وبالتالي عمليات إجهاض غير طبية عواقبها غير محصية (الوفيات والمضاعفات وما إلى ذلك)، ومعالجة مدى الحياة لأمراض لم يتم اكتشافها في الوقت المناسب، وعدوى أمراض منقولة جنسياً خارج إطار الزواج...
- على المستوى الاجتماعي: تفكك الوحدة الأسرية، وأطفال مهمّلين، وعزل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب، وانتقال على نطاق واسع، وتكاليف على الصحة العامة...

توصيات

يجب على الاتحاد الأوروبي:

1. تضمين قضية الصحة الجنسية والإنجابية في أولويات عمله، وتقديم الدعم المالي لدعم المجتمع المدني الناشط بالفعل، وحث المنظمات الجديدة على معالجة هذه القضية.
2. تداول هذه القضية عند تفاوضه على الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي، مع التركيز بشكل خاص على خطرها على الأجيال الشابة.

¹³ تم اختيار هذا الموضوع بحرية من قبل المشاركين في ورشة العمل كونه هاماً لجميع الشباب.

